المطلب الثالث

الرؤية المستقبلية للتعاون والإستثمار بين مصر ودول حوض النيل

تشهد المرحلة الحالية توجه مصرى نحو دعم العلاقات المصرية الإفريقية، سواء اقتصادية أو مائية، (خاصة وأن التعاون الزراعى والتبادل التجارى ضئيل للغاية) وأن العلاقات بين مصر ودول حوض النيل لم تجد إهتماماً طوال العقد الماضى ، مما أدى إلى قيام دول الحوض (دول المنبع) بالمطالبة بإعادة توزيع حصص مياه نهر النيل ، خاصة إثيوبيا وكينيا وتنزانيا وأوغندا ، وبينما ينطوى هذا الوضع المتأزم على إحتمالات سلبية ، ومخاطر تشوب نزاعات واسعة النطاق ، الأمر الذى يستدعى إعادة النظر فى العلاقات الإقتصادية، والدبلوماسية ، بين مصر وهذه الدول من ناحية ، وبين مصر والسودان (كدول مصب) من أجل الوصول إلى آفاق للتعاون ، والإستثمار بين مصر وهذه الدول ، وتطوير هذه العلاقات بطريقة مستدامة تبنى على المشاركة ، فى إطار تحقيق إستراتيجية كل الأطراف رابحون (win- win strategy).

ومبادرة حوض النيل تتصل بمشروعات قيمة ذات منافع مشتركة، منها بناء خزانات ومشاريع للربط الكهربائى ومشاريع مكافحة التصحر والجفاف، والمساقط اللازمة لتوليد الطاقة الكهربائية فى مواضع الخزانات المختلفة فى إثيوبيا خاصة وأن حوالى ٨٥% من مياه النيل تحصل عليها مصر من إثيوبيا، فمشروعات الطاقة التى ستقدمها مصر وتساعد بها هذه الدول، ستكون اساس لمشروعات استثمارية مستقبلية، ويستدعى مشروع تجارة الطاقة الإقليمية، عمل تحليل شامل للعرض والطلب عليها، فى كل من هذه الدول، ويستدعى الوضع والظروف لدى هذه الدول الأهتمام بالمشروعات الزراعية ومشروعات الثروة الحيوانية لوفرتها لديهم فى حين تفتقر إليها مصر فنصيب الفرد من الأراضى الزراعية (٠٤و) هكتار، ونصيبه من الوحدة الحيوانية (١٣و)، سنوياً ، حيث يمثل مساحة مصر الزراعية تمثل (٤و١%) من مساحة حوض النيل الزراعية.فيمكن تنمية الإستثمار الزراعى، فى مجال زراعة المحاصيل الزراعية مع دول حوض النيل ، حيث يمكن زراعة الأرز والذرة فى كل من تنزانيا وكينيا ويمكن كذلك زراعة محاصيل القمح والشعير والقطن وقصب السكر فى كل من اوغندا وكينيا والكونغو الديمقراطية وإثيوبيا لمناسبة درجة الحرارة ووفرة المياه التى تحتاج اليها تلك المحاصيل، والإستثمار فى مجال الثروة الحيوانية نظراً لوفرة المراعى الطبيعية فى دول حوض النيل ،وكذلك تنمية

الإستثمار الزراعى فى مجال أخشاب[1] الغابات فى كل من الكونغو الديمقراطية والسودان وتنزانيا حيث أن بهذه الدول مساحات ضخمة من الغابات، وكذلك إقامة مشروعاتة إستزراع سمكى فى القفاص العائمة والأحواض الترابية .

أولاً: العمل تجاه فتح الإستثمارات فى دول حوض النيل

١- إنشاء عدد من المؤسسات تقوم بمهمة التنسيق بين انظمة الطاقة الوطنية على إختلافها فى إطار تجميع للخبراء لتوفير طاقة رخيصة.

٢- إجراء إتصالات مع الهيئات الحكومية بدول حوض النيل للتعرف على الفرص الإستثمارية والمشروعات المتاحة والدعم الفنى المطلوب.

٣- إيجاد خطوط ملاحية منتظمة بين مصر ومعظم دول حوض النيل.

٤- إعداد وتفعيل المشروعات المقترحة فى إطار برنامج الرؤية المشتركة لمبادرة حوض النيل ، والإهتمام بإعداد دراسات جدوى يمولها البنك الدولى.

٥- نقل التكنولوجيا الزراعية المصرية التى يمكن إقامتها فى دول حوض النيل.

إدارة علاقات مصر مع منظمات ومؤسسات التعاون اقتصادى والتمويل الدولى والإقليمى لضمان الاستثمار.

ويجب التأكيد على دراسات الجدوى التفصيلية (فنية – اقتصادية – اجتماعية) قبل البدىء فى أى مشروع من المشروعات المقترحة ، على أن يتم الاتفاق بين الأطراف المشتركة ، وتعتبر الوسائل الدبلوماسية والعلاقات السياسية محور نجاح أى إستثمار مستقبلى بين مصر ودول حوض النيل. والمعروف أن هناك من العقبات الكثير ما تواجه الإستثمار والتبادل التجارى بين مصر ودول حوض النيل منها:

ارتفاع تكاليف الشحن إلى إفريقيا، وتحكم شركات الشحن الأجنبية فى مدة الشحن.

ندرة المعلومات الساسية عن السوق الإفريقى لدى شركات التجارة الخارجية المصرية. وعدم وجود سياسة ترويجية مصرية كفء فى دول حوض النيل أو أى نشاط تسويقى يصل إليهم[٢].

---

(١) إبراهيم عبد المطلب غانم، نبيل توفيق حبشى، أوجه التعاون والاستثمار المستقبلية فى مجال الإقتصاد الزراعى بين مصر ودول حوض النيل، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى، مركز البحوث الزراعية، وزراة الزراعة ولإستصلاح الأراضى ٢٠١٥م.

(٢) المرجع السابق.

ثانياً: مراقبة تواجد الاستثمارات الأجنبية فى إقليم حوض النيل:

يعد جذب المشروعات الإستثمارية الكبيرة الأجنبية إلى الإقليم بمثابة هدف تسعى إليه جميع دول الأقاليم لتحقيق التنمية الإقتصادية والتنمية المستدامة لديها ولتحقيق الأمن الغذائى، وهناك بعض الآراء لبعض الباحثين ترى أن السماح لدخول بعض القوى الأجنبية إلى إقليم حوض النيل لشراء أو لتأجير الأراضى الزراعية بحجة المشاريع الإستثمارية والتى أصبحت ظاهرة، بمثابة تعد على الموارد الطبيعية للأقليم، حيث إن خروج المياه خارج نطاق الحوض بدون موافقة الدول المشاركة فى صورة محاصيل ومواد غذائية ، مرفوض وفقاً لأحكام القانون الدولى للمياه، طالما لأن هذه (المياه الإفتراضية)(virtual water)، تؤثر فى الأنصبة المائية للدول الأخرى المشاركة، وقد قامت بعض دول إقليم حوض النيل بإقرار مجموعة من القوانين والضمانات والإجراءات لتقديم حوافز للمستثمرين والضمانات والإجراءات لتقديم حوافز للمستثمرين المحليين والأجانب على السواء فى المشاريع الجديدة ، ومنها الاعفاءات من الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات ووجود اعفاءات بشروط ميسرة من ضرائب الدخل والأرباح، وحماية الملكية الخاصة ، وكذلك تحويل الأرباح للخارج، ولعل وجود التواجد الصينى المكثف فى الاقليم وكذلك كوريا الشمالية والولايات المتحدة وإيطاليا والبرازيل وبعض الدول العربية، يعد بمثابة إشارة إلى بدىء انهمار المشروعات الاستثمارية ولكن غير المنضبطة إقليمياً ، وذلك لعدم وجود منظمة أو مؤسسة إقليمية تنظم هذا التواجد للقوى الأجنبية داخل الإقليم ، ومن الملاحظ أن عدم الإستقرار السياسى سوف يتسبب فى أن تتحول تلك المشاريع الاستثمارية إلى إحتلال اقتصادى يصعب التخلص منه بسهولة، وهو ما ظهر فى حالة إنهمار العروض والمشروعات الاستثمارية على دول الإقليم خلال السنوات الأخيرة، خاصة على دول المنابع بحجة مساعدتها فى تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المائية الضخمة لديها، ومساعدتها فى تطوير البنية الأساسية لديها وذلك فى مقابل السماح للمستثمرين بتملك ولإستئجار الراضى الزراعية وزراعة محاصيل غذائية تصدرها إلى مواطنى دولهم، فى الوقت الذى تعانى فيه دول منابع النيل من المجاعات . فلابد من وجودهيئة تراقب تواجد الاستثمارات الأجنبية فى اقليم حوض النيل لما يمثله ذلك، من دواعى الأمن القومى فى منطقة حوض النيل.

ثالثاً : دعم الإعلام المصرى والتصدى لتدخلات القوى الخارجية:

يعد الإعلام المصرى هو النافذة التى يطل منها المواطن على البيئة المحيطة به وعلى العالم الخارجى، وبدون هذه الآلية يشعر الأنسان بإنفصاله عن الواقع الذى يعيش فيه ، وقد ظل الإعلام المصرى طوال العقود الماضية يعانى الضبابية وإتباعه للنظام الحاكم بصرف النظر عن

الموضوعية والإستقلالية، وقد عانى الإعلام المصرى الكثير من الأخطاء قبل ٢٥ يناير ٢٠١١م وأهمها:

عدم إتباع الموضوعية فى ملف المياه وتهميش الدول الإفريقية ودول حوض النيل، ويقع على الإعلام المصرى فى ظل التغيرات التاريخية التى حدثت فى مصر مهمة تحسين العلاقات المصرية بدول حوض النيل وكذلك على دعم وجهة النظر المصرية لموضوع الحقوق التاريخية المكتسبة من مياه النيل، من خلال التصدى ومواجهة الخطابات السياسية المعادية على المستويات الثقافية والإعلامية، ومواجهة إستراتيجيات الإقصاء المتعمد لمصر فى المناصب القيادية فى الإتحاد الإفريقى ومن خلال تقديم المساعدات الثقافية والمعارض والندوات الأدبية.

ويجب على مصر أن تواجه الإسترتتيجيات العدوانية بحضور قوى وحقيقى على جميع المستويات والدخول فى تكتلات إقتصادية لدعم تلك الإستراتيجية.وذلك لأهمية نهر النيل حيث أن نهر النيل هو عصب الحياه فى هذا الإليم ، وامتداده من مصر لتنزانيا فى الجنوب ، ماراً بالوسط والشرق الإفريقى، يخدم الخطط الجيوستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وعملياتها فى وسط وشرق إفريقيا(١).

كما أن إقليم حوض النيل له بوابات طبيعية أو مخارج على كل من خليج عدن والبحر الأحمر والخليج العربى والمحيط الهندى والذى توليه الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية عناية فائقة لأنه يمثل حلقة وصل بين الشرق الأوسط وأفريقيا وشرق آسيا وبين أوروبا والولايات المتحدة ، كما أن اقليم حوض النيل يعد مدخل الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط ، وتعتبر منطقة حوض النيل من مناطق النفوذ الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية فى ظل علاقاتها القوية مع عدد من الدول الفاعلة فيها مثل إثيوبيا وكينيا ومصر .

كما يلاحظ الوجود المكثف فى عدد من دول المنطقة بدعوى الحلرب الدولية على الإرهاب، كما هو الحال فى أوغندا . ودعم أمريكا لأوغندا ليس من باب الخير ، وانما لأن أوغندا لديه مخزون هائل من الموارد الطبيعية مثل مساقط المياه والأراضى الزراعية الخصبة والمعادن النفيسة والبترول .

ونتيجة لمحاولة اقصاء مصر عن دورها الإقليمى ، بدات تظهر حملات اعلامية مغرضة مثلما جاء فى مقال جريدة (jimma times) الإثيوبية التى يعمل بها صحافيون يثيرون ضغائن شعب إثيوبيا الشقيق تجاه مصر، ففى عددها الصادر فى ١٣ مايو ٢٠١٠م أى قبل توقيع

(١) هالة محمد عصام الدين ، التسوية السلمية لمنازعات الأنهار الدولية ، مركز الخليج للدراسات ، دار الخليج ، الشارقة ،٢٠١٤م ص ٣٩٧.

دول المنبع منفردين على الإطار القانونى لمبادرة حوض النيل ، والتى يستثنون منها مصر والسودان ، فى مقال بعنوان «مصر تظهر أن الطريق والمدخل لتحقيق الأمن المائى فى اقليم حوض النيل، هو إثارة الفتنة الإثنية، والقيام بمشروعات استثمارية فى إثيوبيا .(Egypt views ethnic division and investments in Ethiopia key to securing Nile basin)» وقد زيف الكاتب بأخبار ملفقة مدعياً أن مصر تحاول إختراق القطاع الاقتصادى والبنية الأساسية فى إثيوبيا، مثل هذه المقالات السلبية المغرضة ، يجب التصدى لها بقوة خلال حملات إعلامية على شبكة الإنترنت، وباللغتين الإنجليزية والأمهرية معاً، لانها تحرض الشعب الإثيوبى ضد نظيره المصرى ، من أجل أهداف ومن اجل مصالح معينة ، لذلك يجب تكثيف مصر والسودان لحملات إعلامية لتوضيح الحقائق.

ومن هذا المنطلق أطلقت وزارة الإتصالات المصرية وتكنولوجيا المعلومات لتدشين المبادرة المصرية لتنمية مجتمع المعلومات بدول حوض النيل ، حيث تساهم فى تنمية قطاع الإتصالات بتلك الدول[1].

وتهدف مبادرة حوض النيل ، إلى فتح حوار متصل مع هذه الدول وتحقيق رؤية مشتركة تمكن من حل العديد من المشاكل التنموية من خلال الإتصال وتكنولوجيا المعلومات[2].

وقد يفيد فى هذا المجال العمل من أجل استخدام القوة الناعمة لمصر من خلال إطلاق قناة فضائية مصرية للأخبار والمنوعات ناطقة باللغة الأمهرية (اللغة الرسمية فى إثيوبيا) والإنجليزية والعربية إلى جانب اصدار جرائد مصرية بنفس اللغات[3].

رابعاً: تكثيف التعاون مع دول حوض النيل الشرقى :

يجب على مصر ان تكثف جهود التعاون والمشاركة مع دول حوض النيل الشرقى ، على جميع المستويات ، وأن ترفع نسب التمثيل الدبلوماسى فى هذه المنطقة الحيوية بالنسبة لمصر ، وذلك نظراً للتحديات التى تواجهها السياسة الخارجية المصرية فى اقليم حوض النيل، وعلى وجه التحديد فى حوض النيل الشرقى ، والتى تتركز فى مواجهة تحديات القوى الخارجية التى تتربص بالإقليم ككل للإستيلاء على موارده الطبيعية من معادن ومزايا اقتصادية – وذلك بعد إبتعادها لفترات طويلة وعدم إعادة صياغة توجهاتها الخارجية بشكل أكثر تأثيراً وفاعلية تجاه القارة التى نعيش فيها والأقليم الذى ننتمى إليه، بعد محاولة إغتيال الرئيس السابق لمصر

(١) المرجع السابق
(٢) المرجع السابق ص٤٠٨
(٣) المرجع السابق ص ٤١١

فى أديس أبابا ١٩٩٥م وهناك آراء ترى أن الخطط الإستراتيجية للولايات المتحدة تجاه القارة الإفريقية على المستوى السياسى والإقتصادى والعسكرى ، قد ألقت بظلالها على إقليم حوض النيل ، وأن قوة ونفوذ الدول الإفريقية فرادى أو مجتمعين فى شكل تكتلات أو تحالفات تقاس بمدى قوة إرتباطاتها بالعالم الخارجى والقوى العظمى، وفى المقابل نجد أن القوى العظمى مثل (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وبلجيكا) تحاول من خلال تطبيقاتها لإستراتيجياتها العسكرية أن تجد موطىء قدم لها فى المياه الإفريقية وعلى الأرض الإفريقية من خلال بناء قواعد عسكرية وقواعد بحرية .

وهنا يظهر التساؤل حول إمكانية أن تجد مصر لها الآن مكاناً على أرض إقليمها حوض النيل ، بين هذه القوى العظمى المتنافسة من أجل مصالحها .

وتواجه مصر مشاكل فى تفعيل دورها الإقليمى نظراً للتواجد الأمريكى المكثف فى القرن الإفريقى ووسط إفريقيا .

وتواجه السياسة الخارجية لمصر تحديات تتمثل فى زيادة حدة المنافسة بين أمريكا وفرنسا فى الأسواق الإفريقية وفى التبادل التجارى والإستثمارات، ويتنامى فى الأقليم حالياً، ظهور جماعات ضغط إفريقية من المتحدثين بالإنجليزية والفرنسية بدأت تظهر فى أروقة الأمم المتحدة والإدارة الأمريكية، وقد بدأت هذه الجماعات فى عمل إتصالات مع الدول الأوربية كذلك، وهذا يمكن تلمس آثاره فى موضوع الإتفاقية الإطاريةلحوض النيل والمطالبة بإعادة توزيع الأنصبة المائية وغيرها من المطالب السياسية ، والملاحظ أن إسرائيل تتعاون مع جماعات الضغط الإفريقية لبث الفرقة وعدم الإستقرار فى الإقليم ، مستغلة فى ذلك المظلة الأمريكية التى تدعمها وتحت ستار ملف الموارد المائية وإعادة توزيع الأنصبة كذريعة لتلك التدخلات – حيث تعد «المياه» أهم ملف فى هذا الإقليم .

حيث ترتبط وتتأثر العلاقات الإسرائيلية – الإفريقية، بالعلاقات العربية – الإفريقية. مما أدى إلى إعتبار القارة الإفريقية ساحة للتنافس والصراع بين إسرائيل، والدول العربية، وبالتالى على السياسة الخارجية المصرية عمل مضاعف، لوضع رؤية لخطة استراتيجية الهدف منها دعم العلاقات البينية لدول إقليم حوض النيل، والقدرة على مواجهة الأطماع الغربية فى الأقليم دون تعرض العلاقات المصرية مع دول حوض النيل إلى أى مشاكل حادة ، تتطور فيما بعد إلى منازعات دولية .

وبالتالى يجب على مصر جذب دول المنبع فرادى، لمائدة المفاوضات ثم التوسع التدريجى فى المفاوضات، لكى تضم دول الحوض جميعاً، وذلك للسيطرة على الموقف ،

وتوضيح أنه يجب ألا يكون هناك خلط فيما بين دفاع بعض الدول عن حقوقهم التاريخية المكتسبة والمشروعات التى تطرحها مبادرة حوض النيل[1].

(١) المرجع السابق ص٤٠٩